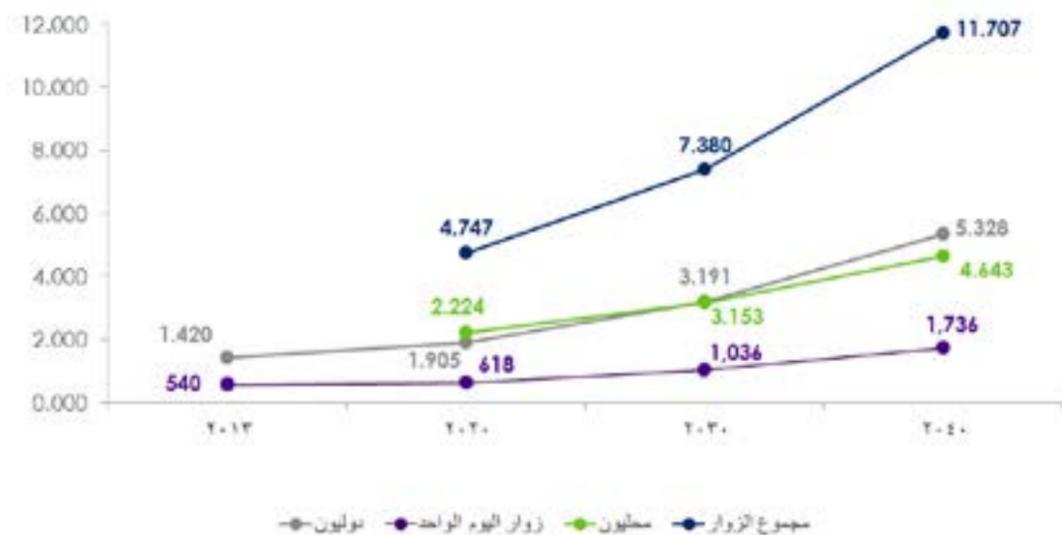


توقعات الطلب على السياحة في سلطنة عمان (بالآلاف الزوار)



ويؤهل كل ذلك السلطنة للتحويل إلى مقصد سياحي عالمي على مدار العام.. لكن ما الذي يمكن القيام به لتحقيق هذا الهدف؟

لسنوات طويلة كانت إحدى الاشكاليات الرئيسية في بيئة الأعمال المحلية هي التردد الذي أبداه القطاع الخاص في المساهمة الفعالة في التنمية وهو ما جعل غالبية الاستثمارات تنفذ من قبل الحكومة وأذرعها الاستثمارية، لكن الخطة الخمسية التاسعة والبرنامج الوطني للتنوع الاقتصادي (تنفيذ) يقدمان واقعا جديدا للاقتصاد الوطني، ومع الأفاق الواعدة للنمو السياحي في السلطنة شهدنا خلال فترة قصيرة للغاية اقبالا غير مسبوق على الاستثمار السياحي عبر ثلاثة من أهم المشروعات التي تم الاعلان عنها أخيرا وهي الوجهة البحرية لميناء السلطان قابوس، والواجهة البحرية في رأس الحد ومشروع ممشى المدينة (سي تي وك).

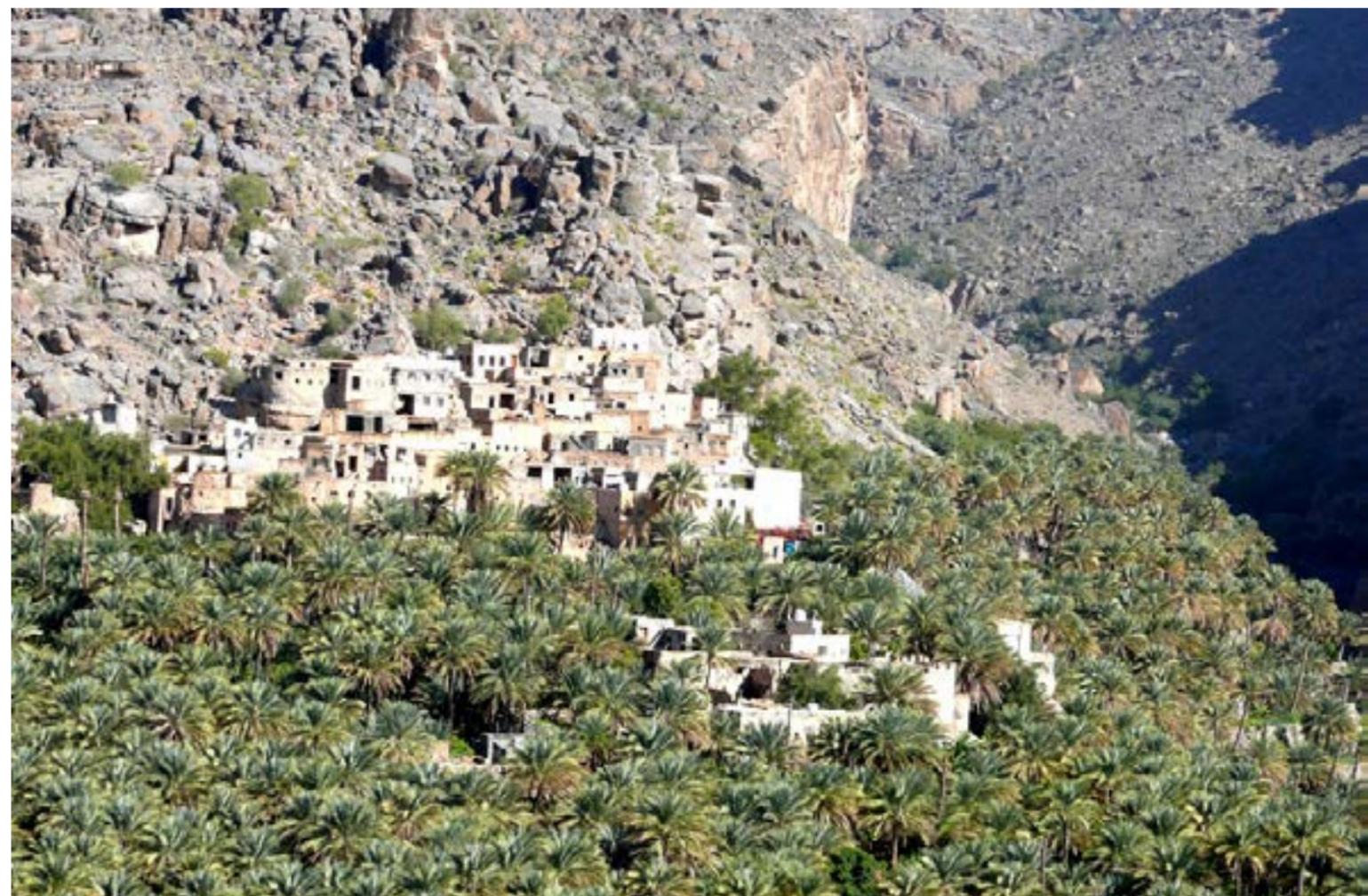
وقبل أسابيع دشنت شركة عمران المرحلة الأولى من مشروع الوجهة البحرية لميناء السلطان قابوس بقيمة ٣٩٠ مليون دولار أمريكي، ومع إعلان الشركة إسناد عقود الأعمال الإنشائية بالمشروع وإجراء

عمل للدول السياحية لان السياحة نشاط يعتمد بالدرجة الأولى على الأيدي العاملة سواء تلك التي يتم توظيفها في المنشآت السياحية او تلك التي تقوم بافتتاح مشروعات صغيرة ومتوسطة مكمل للخدمات السياحية. ومع كل هذه العوامل المشجعة. أصبحت الكثير من الدول تولي اهتماما خاصا لهذا القطاع فأصبحت السياحة في الآونة الأخيرة مجالاً للتنافس الشديد بين الدول في اجتذاب الاعداد التي تتزايد سنويا من السائحين وفي بعض الدول التي تحولت الى مقاصد سياحية مهمة أصبحت مساهمة قطاع السياحة لا تقل عن ١٠ بالمائة من الدخل الوطني للدول فضلا عن مساهمة غير مباشرة للسياحة عبر نمو ودعم قطاعات اقتصادية أخرى مثل خدمات النقل والضيافة وغيرها من الأنشطة المرتبطة بالقطاع.

وتتمتع السلطنة بمقومات سياحية ثرية ومميزة أهمها موقعها الجغرافي واستقرارها السياسي والأمني أصبح جاذبا لأنظار شعوب العالم ناهيك عن التباين الجغرافي والمناخي كذلك البيئي، كما يمتاز الشعب العماني بميزة التعايش مع الآخر وحسن الاستقبال للزوار وهو ما يعد من أهم المقومات السياحية.

تصنيف للمنشآت السياحية والفندقية بهدف الرقي بجودة الخدمات المقدمة للسائحين، وساعد وجود هذا التصنيف في وضع معايير تلتزم بها المنشآت السياحية وزيادة ملموسة في مستويات الجودة في الفنادق والمنشآت السياحية وتعظيم القيمة لمقابل المال للزوار والرواد.

وفي ظل اعتماد السلطنة على سياسات التنوع الاقتصادي أصبحت زيادة نمو قطاع السياحة لا تقل أهمية عن بقية قطاعات النمو الاقتصادي، ويتمتع هذا القطاع بشكل خاص بمزايا فريدة تؤهله للمساهمة في التنمية الاقتصادية على أكثر من مسار فهو قطاع يرتبط بشكل وثيق بحركة التجارة الدولية وعمليات تسديد وموازنة أو تغطية العجز المالي في ميزان المدفوعات نظرا لأن السياحة وسيلة فعالة لجلب العملات الصعبة، ويعد قطاع السياحة من القطاعات الاقتصادية كثيفة العمالة فهو يوظف بأعداد كبيرة للغاية حيث تشير بعض الاحصائيات الدولية الى ارتفاع كبير في المعدل بين طاقم العمل في المنشآت الفندقية وبين عدد العمالة الفندقية ويرتفع هذا المعدل الى اثنين من العمالة لكل نزيل في بعض المنشآت السياحية الكبيرة، ويعني ذلك تقليص معدلات البحث



السياحة .. مسارات متعددة للإسهام في التنمية مشروعات ضخمة تحقق نقلة نوعية في البنية الأساسية للقطاع

فان العمل في قطاع السياحة وجد دعما كبيرا خلال السنوات الماضية بفضل ما شهدته البلاد من استثمارات كبيرة في مجال البنية الأساسية مثل مشروعات المطارات والطرق وغيرها من المرافق وكل هذه الجهود تتكامل من أجل تنشيط القطاع وزيادة حجم الاستثمار السياحي، وبينما يجري العمل على تعديل لقانون السياحة فقد انتهى بالفعل وضع

يضخ مستثمرو القطاع الخاص ١.٢ مليار ريال أخرى، ويأتي توزيع الاستثمارات بين القطاعين الحكومي والخاص اعتمادا على ان الخطة الخمسية تضع دورا كبيرا للاستثمار الخاص في مختلف القطاعات بما يوازي ٥٢ بالمائة من إجمالي الاستثمارات المقدره للخطة. وإلى جانب الخطة الاستراتيجية الحالية

مع استثمارات تقدر بنحو ١.٨ مليار ريال على مدار ٥ سنوات هي مدة تنفيذ الخطة الخمسية الحالية، يبدو قطاع السياحة جاهزا لمساهمة ملموسة في تنويع الاقتصاد ويجاد روافد جديدة للاقتصاد الوطني بعيدا عن قطاع النفط، ومن بين إجمالي الاستثمارات المطلوبة لقطاع السياحة تخطط الحكومة لضخ نحو ٣٥٧ مليونا في القطاع وتوقع أن

عدد العاملين في خدمات وسائل الإيواء حسب الجنسية وترحة الفندق

Number of Employees in Accommodation Services, by Nationality & Class of Hotel

Item	2015 ⁽¹⁾	2014	2013	الجنس
Total	11,854	16,734	9,883	المجموع
Five Stars	3,509	3,545	3,540	خمس نجوم
Four Stars	2,703	2,602	2,328	أربع نجوم
Three Stars	1,452	1,426	1,574	ثلاث نجوم
Two Stars	1,565	1,234	942	نحسين
Other ⁽²⁾	1,624	1,628	1,510	أخرى
Qatari	3,244	3,270	3,195	قطري
Five Stars	1,163	1,275	1,290	خمس نجوم
Four Stars	825	841	727	أربع نجوم
Three Stars	326	339	406	ثلاث نجوم
Two Stars	344	378	291	نحسين
Other ⁽²⁾	586	536	481	أخرى
Non Qatari	7,869	7,364	6,688	غير قطري
Five Stars	2,347	2,570	2,250	خمس نجوم
Four Stars	1,870	1,760	1,601	أربع نجوم
Three Stars	1,126	1,087	1,168	ثلاث نجوم
Two Stars	1,222	855	650	نحسين
Other ⁽²⁾	1,217	1,092	1,020	أخرى

1- Provisional
2- other Include one star & unclassified hotels as well as to hotel's apartments & Guest House

1- مبدئي
2- أخرى تشمل الفنادق من فئة النجوم والفنادق غير مصنفة إضافة إلى الشقق الفندقية والفلل السياحية

المؤشرات العامة لأحصاءات السياحة (٢٠١٥-٢٠٠٩)

General Indicators Of Tourism Statistics 2009-2015

Item	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009
Inbound Tourism / السياحة الوافدة							
International Tourists (000)	17.0	7.7	10.4	2,471	5.8	2,089	1,920
Cruise Ship Visitors (000)	17.6	8.2	8.2	167	16.2	126	282
Total Visitors	17.6	8.7	17.1	2,638	7.0	2,215	2,202
Domestic Tourists (000)	11.5	30.2	11.8	11,300	6,883	6,576	6,486
International Tourist Expenditure (000 US\$)	11.7	16.6	11.7	263,813	321,221	308,230	416,814
Domestic Tourist Expenditure (000 US\$)	14.2	12.8	12.8	6,489	82.8	6,321	3,872
Domestic Tourist Expenditure (000 US\$)	12.7	19.2	12.7	434,496	378,155	377,532	289,811
Domestic Tourist Expenditure (000 US\$)	7.4	10.8	7.4	724,481	801,233	808,870	921,340
Share of Tourism in GDP (%)	40.2	8.0	22.1	22.5	1.8	2.0	2.7
Hotels Establishments / الفنادق							
Number of Hotels	7.1	8.8	8.4	319	282	280	249
Number of Rooms	8.2	8.8	8.4	19,281	18,424	14,549	12,763
Number of Beds	8.2	7.7	7.7	25,886	23,521	25,261	18,284
Hotels (000)	1.282	8.8	2,428	2,568	1,888	1,878	1,821
Number of Hotel Rooms (000)	3.8	14.2	8.8	2,889	2,818	2,207	1,836
Room Occupancy Rate (%)	13.1	3.1	6.4	45.7	45.6	40.4	37.1
Tourism Expenditure / الإنفاق السياحي							
Domestic Expenditure (000 US\$)	14.2	12.8	12.8	6,489	82.8	6,321	3,872
International Expenditure (000 US\$)	11.7	16.6	11.7	263,813	321,221	308,230	416,814
Total Expenditure (000 US\$)	25.9	29.4	24.5	270,302	328,003	314,551	420,688
Domestic Expenditure (000 US\$)	14.2	12.8	12.8	6,489	82.8	6,321	3,872
International Expenditure (000 US\$)	11.7	16.6	11.7	263,813	321,221	308,230	416,814

1- Provisional
2- other Include one star & unclassified hotels as well as to hotel's apartments & Guest House

1- مبدئي
2- أخرى تشمل الفنادق من فئة النجوم والفنادق غير مصنفة إضافة إلى الشقق الفندقية والفلل السياحية

مفاوضات متقدمة بين شركة عمران وعدد من المستثمرين المحليين والدوليين لبحث الشراكة في شركة الواجهة البحرية دخل المشروع حيز التنفيذ ويطمح القائمون عليه إلى أن يكون ركيزة أساسية لترجمة الرؤية المستقبلية للسلطنة وإيجاد وجهة سياحية عالمية المستوى، وتحويل ميناء السلطان قابوس العريق الى وجهة سياحية وحضارية بارزة، مع المحافظة على الهوية التاريخية والثقافية لمسقط ومطرح وفي محصلته النهائية سيوفر هذا المشروع وجهة جديدة ومتفرقة للزوار، وسيعمل كمحرك لتفعيل وتطوير مدينة مطرح وتعزيز البنية الأساسية السياحية للعاصمة مسقط وللسلطنة بشكل عام، ويتكون المشروع من أربع مراحل، ويتوقع انهاء المرحلة الأولى بنهاية العام ٢٠٢٠، ليوفر ١٢ ألف وظيفة مباشرة، و٧٠٠٠ وظيفة غير مباشرة.

وخلال الأسابيع الماضية تم أيضا وضع حجر الأساس وبدء الأعمال الانشائية لمشروع "ديار رأس الحد" السياحي برأس مال يقدر بأكثر من ٢٥٠ مليون ريال، وسيقام على مساحة تقدر بـ ٢٠٠ هكتار، وهو أيضا مشروع سياحي متكامل يشمل على فنادق ومرافق تجارية وتراثية وفلل سكنية ومرافق أخرى وهذا المشروع المشترك بين دولة قطر الشقيقة ممثلة في شركة الديار القطرية والسلطنة ممثلة في الشركة العمانية للتنمية السياحية (عمران)، وهو أحد المشروعات السياحية المهمة التي تدعم تنوع مصادر الدخل وتعزيز الفرص الاستثمارية بين البلدين، وزيادة النشاط التجاري والاقتصادي للمنطقة، إضافة إلى توفير فرص العمل، كما أنه سيعتج للمستثمرين الأجانب فرصة التملك العقاري في المنطقة التي تعد من أبرز الوجهات السياحية في السلطنة.

كما تتضمن قائمة المشروعات الكبرى التي تم الاعلان عنها في قطاع السياحة ممشي المدينة (سي تي ووك) في منطقة الحيل الشمالية، والذي يأتي في إطار جهود وزارة السياحة لإيجاد قيمة مستدامة للعديد من القطاعات التي تشمل السياحة والبيع بالتجزئة والعقارات، وسوف يستغرق تنفيذ المشروع خمس سنوات بتكلفة تتراوح بين ٦٠ - ٨٠ مليون ريال عماني، ويقع المشروع على

من الأنشطة، ويعكس كل ذلك أيضا في نشاط مثير في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يعد مستفيدا أساسيا من نمو السياحة خاصة حين يكون نمو مرتكزا على سياحة الثقافة والتراث وترويج الحضارة والخصوصية العمانية باعتبارها تجربة شديدة الثراء لشريحة جيدة من السياح الدوليين. وبينما يبدو الطريق ممهدا لنمو كبير للقطاع خاصة بعد إقرار العديد من المبادرات السياحية عبر البرنامج الوطني لتعزيز التنوع الاقتصادي (تنفيذ) فإن المستثمرين والخبراء يجمعون على أن هناك احتياجات أساسية لا بد من توافرها لنمو أكبر لقطاع السياحة، فهناك ضرورة لتسهيل عملية التمويل المالي من قبل البنوك وجهات التمويل مع تبسيط الضمانات المطلوبة للتمويل خاصة ان مستثمر السياحة لديه بالفعل ضمان جيد هو أرض المشروع، ويظل الاجماع دائما سواء في قطاع السياحة او غيره من القطاعات على انه في مقدمة الاحتياجات ايجاد بيئة مواتية

مساحة ٤٧٩٩٩ مترا مربعا بواجهة بحرية على امتداد ٣٥٥ مترا وهو عبارة عن مجمع تجاري بإطلالة شاطئية مميزة حيث سيضم منطقة تجارية تشمل عدداً من المحلات والمطاعم بالإضافة إلى فندق من فئة الخمسة نجوم، علاوة على ذلك، سيتضمن المشروع مساحات مخصصة للمكاتب ومجمعاً لصالات السينما. وتمهد هذه المشروعات التي تعد غير مسبوقة في قطاع السياحة لإحداث نقلة نوعية كبيرة في البنية الأساسية للقطاع، كما تلعب دورا أساسيا في تنمية قطاع السياحة وتحقق فوائد كبيرة للاقتصاد الوطني نظرا لجاذبيتها الكبيرة للاستثمار الخارجي المباشر، وزيادة عدد المرافق السياحية لاستقطاب وإيواء السياح والزوار وتوفير تجارب سياحية متميزة تربطهم بعمق الحضارة العمانية الحديثة، ومع هذا النشاط المرتقب فإن نشاطا موازيا من المتوقع ان يصاحبه في قطاعات أخرى مكملة للقطاع مثل شركات السياحة وسيارات الأجرة وسيارات نقل المؤن والأغذية، وغيرها

تشجع المستثمرين المحليين والأجانب على ضخ مزيد من الاستثمارات في القطاع عبر تبسيط إجراءات التراخيص، وما زال قطاع السياحة يواجه عموما تعدد الجهات المسؤولة عن القطاع فيما يخص التراخيص للمشروعات السياحية وتتضمن قائمة الجهات المعنية حاليا بتراخيص السياحة عدة وزارات منها السياحة والسكان والتراث والثقافة والبيئة إلى جانب الجهات البلدية، ويعد وجود محطة واحدة لإنهاء التراخيص هو المطلوب الأساسي الى جانب ترقب الثمار التي ستنج عن الجهود المتواصلة لتعديل التشريعات الخاصة بالاستثمار الاجنبي ومن بينها مشروعات السياحة، وشهدنا خلال الفترة الماضية كيف أسهمت التسهيلات الكبيرة للمستثمرين في مناطق حرة مثل "الدقم الاقتصادية الخاصة" في اجتذاب استثمارات مهمة تمثل قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، كما يحتاج القطاع الى جهد اعلامي منظم لنشر الوعي السياحي، وأهمية هذه الحملات

هي تعريف المجتمع بمدى فوائد وجود استثمار سياحي في أي منطقة فالمشروع الواحد يقام الى جواره مشروعات متعددة مساندة له مثل النقل وتنظيم الرحلات وتوريد الطعام وغير ذلك من مشروعات تفيد المجتمع المحلي. كما يحتاج القطاع بشكل ملح إلى تشجيع الاستثمار والمبادرات من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخلال السنوات الماضية ارتفع الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مستويات كبيرة، وفي القطاع السياحي اتخذت وزارة السياحة سلسلة من الاجراءات ذات الصلة خلال المرحلة الماضية حيث وقعت الوزارة عددا من الاتفاقيات الثنائية ومذكرات التفاهم مع عدد من المؤسسات الحكومية والخاصة في السلطنة في إطار الدعم الذي توليه مختلف القطاعات الحكومية والخاصة في السلطنة لتطوير مجالات عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتأتي هذه الاتفاقيات الثنائية ومذكرات التفاهم ضمن سلسلة من الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لتنفيذ القرارات التي خرجت

بها ندوة سيج الشامخات لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي انعقدت عام ٢٠١٢. وفي إطار دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الراغبة في العمل والاستثمار في القطاع السياحي تم فتح الباب أمام هذه المؤسسات للاستثمار في المواقع التي طرحتها الوزارة للاستثمار السياحي في عدد من محافظات السلطنة مع تسهيل إجراءات اصدار التراخيص السياحية. كما تقوم وزارة السياحة وبشكل دائم بتشجيع ومنح الفرصة لعدد من المؤسسات السياحية المتوسطة والصغيرة للترويج دوليا عن منتجاتها وخدماتها في معارض سوق السفر والسياحة العالمية التي تشارك فيها الوزارة وفي هذا الاطار بدأت بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من الفرص المتاحة في أنشطة القطاع السياحي والتي يمكن ان تكون الذراع الحقيقية لمد القطاع بما يحتاجه من خدمات على امتداد أرض السلطنة.